المسؤولية المشتركة بين الدولة والمجتمع المدني في نشر قيم المواطنة

كلثوم زعطوط :جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي: الجزائر.
سعيدة حمصي : جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي: الجزائر.

الملخص:

إن تحقيق شراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في نشر قيم المواطنة من أهم عناصر بناء مجتمع آمن ومستقر، والتي تنطلق من أساس مهم وهو أن التربية والتعليم مسؤولية مجتمعية مشتركة، تضطلع بالقيام بها، بشكل رئيس مؤسسات التعليم التي تسهر الدولة على إنشاءها وتحديد مناهجها بكل ما احتوت عليه من قيم للمواطنة ونبذ للتطرف الفكري، وكذلك بمشاركة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني، باختلاف أنواعها، حيث انتشار قيم المواطنة السليمة باتت حتمية إستراتيجية لجميع الأطراف (الدولة بمؤسساتها الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني) فضلا على أن أحد المسارات الأساسية لهذه الشراكة المتبادلة بين الطرفين تؤدي إلى تفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية نحو تحقيق المواطنة الصالحة النشطة وبناء المجتمع الواعي المتعلم والمثقف وفقا لما يخدم بناء الدولة.

الكلمات المفتاحية: قيم المواطنة، المنظمة، المنظمات الرسمية، المنظمات الغير الرسمية (المجتمع المدني)،

Abstract:

The establishment of a partnership between the State and civil society institutions in disseminating the values of citizenship is one of the most important elements in building a secure and stable society. It is based on the important principle that education is a shared responsibility of the community. It contains values of citizenship and the rejection of intellectual extremism, as well as the active participation of civil society institutions of different types, where the spread of the values of sound citizenship has become a strategic imperative for all parties (the state with its official institutions and institutions of civil society)Moreover, one of the main tracks of this mutual partnership between the two parties is to activate the institutions of social upbringing towards the achievement of active citizenship and the building of a conscious society, educated and educated in accordance with the service of state building.

Key words: Values of Citizenship, Organization, Official Organizations, Informal Organizations (Civil Society),

مقدمة:

استدعى مفهوم المواطن بناء مؤسسات المواطنة (أحزاب، جمعيات، تنظيمات....) ليتشكل فيها، ويتدرب في إطارها، ويعبر من خلالها عن مشاغله، فتأسست بالتالي علاقات المواطنة التي كسرت حيز علاقات القربى الهرمية، لتعبر عن المساواة بين البشر أمام القانون، ويمثل المواطن بالتالي حيز المجال العام المدني، وهذا يعني أن المواطن عضو فاعل في المجتمع، كما يرتبط تعزيز دوره داخل المجتمع، بمدى مشاركته في إدارة الشأن العام، وفي مواقع اتخاذ القرار في الهياكل الرسمية وغير الرسمية على حد السواء

لقد صيرت الدولة الديمقراطية الإنسان مواطنا له حقوق وعليه واجبات، وكرست مبدأ السيادة الشعبية بأن حولت مجموع الأفراد من الحيز الخاص إلى الحيز العام الشامل، فتوسعت بالتالي قاعدة المشاركة الشعبية، ويظهر فعل هذه الأخيرة من خلال المشاركة الواسعة في فعاليات المجتمع المدني والانخراط الواعي والحر لإدارة الشأن العام، وهذه الرغبة في التعبير المشترك عن أهداف واحدة قد يعجز الفرد عن إنجازها بمفرد . وعليه نطرح التساؤل التالي:

هل يمكن اعتبار مسؤولية تربية ونشر قيم المواطنة حكرا على المؤسسات الرسمية فقط ؟ أم هي مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ؟

أولا: مفاهيم الدراسة :

ترتكز الدراسة على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي : **قيم المواطنة، المنظمة، المنظمات الرسمية، المنظمات الغير الرسمية (المجتمع المدني)**، وفيما يلي مناقشة نظرية لتعريف هذه المفاهيم والمقصود بها:

1- قيم المواطنة:

القيم في علم الاجتماع هي: "حقائق تعبر عن البناء الاجتماعي ونابعة منه، فهو –علم الاجتماع– لا يهتم بتخمين وبحث وزنها الجوهري بقدر ما يهتم بتطبيقها على الأفراد والجماعات في علاقاتهم الاجتماعية وتفاعلاتهم المستمرة فيما بينهم، بغية معرفة مستوياتهم الاجتماعية والفوارق السيكو اجتماعية التي تميز الأفراد والجماعات بعضهم عن بعض".[1]

يعرفها عالم الاجتماع الأمريكي **كلا يد كلوكهون** ، بأنها تصور ضمني او ظاهري يميز فردا او جماعة ، ويحدد تفضيلا ته ، ويؤثر في اختبارات أفعاله ووسائله ، ويتميز هذا التعريف بتعامله مع الفعل وعوائده ، كما يغطي الفرد والجماعة ، فالقيم والفرد والجماعة والمجتمع بالتوجهات المتشابهة والثانية في المواقف المختلفة ، بما يسمح بقدر عال من التماسك الاجتماعي[2] .

و تعرف **المواطنة** بأنها: "المشاركة بالعضوية الكاملة في دولة لها حدود إقليمية".[3]

كما تعرف المواطنة بأنها: "حالة ينعم فيها الإنسان بمجموعة من الحقوق والامتيازات والواجبات تجعله جديرا بالصفة، وفي الأصل المواطنة هي العلاقة بين الدولة والشعب، كأفراد وتجمعات وتمتد لتشكل علاقات المجموعات المختلفة داخل هذه الدولة، وهنا تظهر علاقة الولاء للدولة مقابل استحقاقات الحماية والحقوق السياسية وهو جوهر المواطنة، كما يشتمل مصطلح المواطنة مدلولا قانونيا واجتماعيا، فالمدلول القانوني هو مجموعة الحقوق والواجبات الممنوحة لأفراد الشعب مقابل ارتباطه بقطر محدد، والمدلول الاجتماعي يرجع إلى مشاركة أفراد المجتمع لتأكد وتكرس تلك الحقوق والمسؤوليات".[4]

2- تعريف المنظمات: التنظيم هو علاقة اجتماعية محدودة أو مغلقة عن الخارج بغرض الضبط، يكون الالتزام بنظامها مضمونا بفضل سلوك أشخاص معينين، ممن يكون سلوكهم قائما على تطبيق ذلك النظام، وهم: المدير ومن الممكن أيضا هيئة الإدارة، التي يكون لها في المعتاد سلطة التمثيل إذا لزم الأمر .[5]

فقد أشار أميتاي إتزيوني في كتابه "المنظمات الحديثة" إلى أهمية الظاهرة التنظيمية وتنوعها في مجتمعاتنا الحديثة، وبوسعنا أن نميز عدة أشكال مختلفة ذات طبيعة بيروقراطية، أو اقتصادية، أو غير مربحة، حسب أشكال التعاون و التراتب المستخدمة، وحسب ميزات البيئة ونماذج التكنولوجيا، ودرجة انخراط المشاركين وتحفيزهم. إننا لا نواجه فقط وحدات ذات بنية منظمة وأماكن تتخذ فيها القرارات، وإنما نواجه أيضا أنظمة مفتوحة تعتمد على إجراءات تنسيق وتنظيم محددة.[6]

وتعرف المنظمة بأنها وحدة اجتماعية هادفة، حيث تعمل على ديمومة وجود الفرد في الجماعة، لأن الفرد لا يستطيع العيش بمعزل عن غيره ويشكل انتماؤه للمنظمة ضرورة إنسانية تنبثق عن طبيعة السلوك الاجتماعي للإنسان.[7]

3- المنظمات الرسمية : (المؤسسات الدولة):

وهي المؤسسة العامة التي ترتبط بالنظام العام في المجتمع والدولة، فقد تكون مؤسسة سياسية كالبرلمان و الحكومة ورئاسة الدولة، وقد تكون غير سياسية مثلا إدارية، أو عسكرية، أو اجتماعية، أو قضائية، الخ..[8]

4- المنظمات المجتمع المدني : المؤسسات (الغير الرسمية)

لقد عرفها مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية بأنها: كل التنظيمات غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتنشأ بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والخلاف.[9]
وتتكوّن منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، النقابات المهنية والعمالية، شركات الأعمال، الغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، الجمعيات المدنية، الهيئات التطوعية، جمعيات حقوق الإنسان، جمعيات حقوق المرأة، النوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية .
وبالرغم من اختلاف مؤسسات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها مؤسسات، غير ربحية، مستقلة إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر.[10]
اتفقت معظم استخدامات المصطلح على أنها تنظيمات ذات طابع اختياري لأعضائها، غير حكومية، تنشأ لخدمة مصالح وأهداف مشتركة تعظم من قدرات الأفراد، وهي تنظيمات وسيطة، فهي ليست ذات طابع قانوني، لإدارة المجتمع السياسي أو إدارة مرافق الدولة، وهي ليست وراثية، تضم الفرد منذ ميلاده كالعائلة أو القبيلة . وهي تنظيمات تملأ فضاء النشاط الإنساني التلقائي الحر، وتحقيق المواطنة بمفهومها الحديث، تخرج الناس من نطاق

ذواتهم ومصالحهم الشخصية، وتدربهم على ممارسة الديمقراطية عبر روابط اجتماعية، وتوفر التماسك الاجتماعي الذي يتجاوز المصالح الأنانية للأفراد.[11]

يعرفها **هابر ماس** : أنها عبارة عن الحلقات غير حكومية وغير اقتصادية والروابط الطوعية التي تنبثق عفويا فتتجاوب مع طريقة الجهر بالمشكلات الاجتماعية في ميادين الحياة الخاصة ، وتتلقى ردود الأفعال لتنقلها بصورة علنية إلى الميدان العام . [12]

ثانيا : توافر الأسس الثقافية والفكرية لتكريس المواطنة:

إن إشكالية المواطنة أنها ليست مجرد حقوق وواجبات، وإنما هي كذلك ثقافة وسلوك وقيم مجتمعية، وجملة من الآليات لضبط العلاقات الواجب اكتسابها والتمرس على أدائها، لمعرفة كيفية انتزاع الحقوق وممارستها، والقيام بالواجب وضرورة أدائه على أكمل وجه.

هذا ما يفيد بأن الاهتمام بالمواطنة ليس غاية في ذاته، وإنما المسعى منه تحقق مواطنة بخصائص ومواصفات معينة قادرة على إنجاز الانتقال الديمقراطي المنشود، وذلك لن يتحقق من دون المواطنة الواعية القادرة على انتزاع حقوق المواطن كاملة، والمواطنة المسئولة التي تدفع الفرد للقيام بواجبه خدمة للصالح العام.

وبالتالي فإن المواطنة الواعية هي التي تدفع إلى التعايش والانسجام والاندماج بين مختلف مكونات المجتمع والدولة، وأن ذلك لا يلغي الاختلاف والتنوع والتعدد الثقافي في المجتمع الواحد، وأن الطريق إلى ذلك ينبغي أن يتم عبر الحوار في جو من الحرية والمشاركة والتسامح وضمان سيادة قيم المساواة والعدل والإنصاف.

وهو ما لا يتم إلا عبر إصلاح شامل يستهدف كافة المؤسسات بغية تجديدها وعقلنتها، المصاحب بترسيخ ثقافة المواطنة التي تتلازم فيها حقوق الإنسان بواجباته وبأجهزة حمايتها من التجاوزات المنافية للقانون، وبغرس قيم المواطنة في الأجيال الصاعدة وتعميق الحس المدني لديها وتربيتها على ضرورة القيام بالواجب تجاه المجتمع والدولة، وتنمية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، وأن الولاء ينبغي أن يكون للدولة وليس للقبيلة أو الطائفة، وأهمية التمسك بالنظام واحترام القانون.

هذه القيم هي وحدها التي تؤسس لممارسة ديمقراطية صحيحة، وتحقق دولة الحق والقانون التي هي الدولة الديمقراطية بامتياز.[13] لكن تحقيق هذا لا يتم إلا بإشراك منظمات المجتمع المدني إشراكا فاعلا، باعتبارها فواعل أساسية في البناء الاجتماعي وإحداث التغيير المطلوب.

1- الأسس الثقافية والفكرية لتكريس المواطنة:

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم النظرية لشروط التغيير، كما يشكل الأرضية العملية لأهم مقومات البناء الديمقراطي، والمواطنة هي الحماية الحقيقية لمكونات المجتمع الإثنية والدينية واللغوية، كما أن المواطنة تعني

الديمقراطية وهي عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ كالعدالة والمساواة والتسامح والتفاهم بين أبناء الوطن الواحد، كما أنها وسيلة تطوير الحس الوطني والقدرات والمهارات التي تأثر في مواجهة معوقات البناء الديمقراطي التعددي للمجتمع.

ويرجع بروز مفهوم المواطنة إلى عدة عوامل، أبرزها الأزمة التي تعرضت لها فكرة الدولة الوطنية، والتي شكلت ركيزة الفكر الليبرالي لفترة طويلة، وذلك نتيجة عدة تحولات شهدها نهاية القرن العشرين، أبرزها تزايد المشكلات العرقية و الدينية في أقطار كثيرة من العالم، وتفجر العنف ليس فقط في بلدان لم تنتشر فيها الحداثة كبلدان العالم الثالث، بل أيضا في قلب العالم الغربي.

وإذا كانت الديمقراطية تعني في أبسط معانيها حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب، فإن المواطنة تعني تمكين أفراد هذا الشعب من حقوقهم والاستبطان في نفوسهم أهمية الإدراك بواجباتهم تجاه مجتمعهم بشكل يجعل من العلاقة بين مفهومي الديمقراطية والمواطنة علاقة جدلية يصعب معها تصور إحداهما في غياب الأخرى.

وبالتالي فإن المواطنة كمرجعية دستورية وسياسية لا تلغي عملية التدافع والتنافس في الفضائيين الاجتماعي والسياسي، بل تضبطها بضوابط الإحساس العارم اتجاه الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس نفيه، والساعية بوسائل قانونية وسلمية للاستفادة من هذا التنوع بغية تمتين قاعدة الوحدة الوطنية، فهي لا تشكل نفيا لخصوصياتهم وإنما مجالا حيويا للتعبير عنها بوسائل منسجمة.

من هنا فإن مجتمع المواطنة هو تلك الدولة المدنية التي تجسد إدارة المواطنين جميعا، بحيث لا تميز بين المواطنين لدواعي ومبررات غير قانونية ولا إنسانية، فهي دولة جامعة وحاضنة لكل المواطنين تدافع عنهم، وتعمل على توفير ضرورات معيشتهم .[14]

2- تعليم الموطنة والتسامح كآلية لتوليد الهوية المشتركة:

لن تستقيم ممارسة المواطنة وتوطن قيمها في الثقافة السياسية بمجد إقرارها في نصوص الدساتير، حتى وإن حظيت صياغتها بالحوار والتوافق الوطنيين، فبقدر ما يلعب القانون أدوارا مفصلية في التنظيم والضبط وفرض حكم المؤسسات، يحتاج بالقدر نفسه إلى روح الإرادة العامة التي تحول قواعده ومبادئه إلى قيم جماعية ومنبثة في العقول والنفوس. لذلك تحتاج المواطنة بهذا المعنى إلى تربية وإلى مراس دءوب واختبار منتظم لقيمها.

ومع تزايد مظاهر عدم التسامح، وأعمال العنف والإرهاب، والنزاعات القومية العدوانية والعنصرية، والاستبعاد والتهميش، والتمييز ضد الأقليات الوطنية والإثنية والدينية، واللاجئين والعمال المهاجرين، وهي كلها أعمال تهدد

عمليات توطيد دعائم السلام والديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي، وتشكل كلها عقبات في طريق التنمية، زاد الاهتمام والتركيز في دور التربية على المواطنة والتسامح في تكريس الحقوق والحريات داخل الدول والمجتمعات خاصة منها المتنوعة ثقافيا.[15]

ثالثا : دور المؤسسات الرسمية في تكريس المواطنة :

تشارك العديد من مؤسسات الدولة في تربية المواطنة وتعمل على تشكيل المنظومة القيمة للفرد وتحدد سلوكه وممارساته اليومية وتساهم في خلق المواطن الصالح الذي يمتلك الخبرات والقيم والمهارات المختلفة التي تيسر له عملية التعامل مع البيئة الاجتماعية والمادية ومن أهم الوسائط التي لها دور فاعل في تنشئة النشء ، الأسرة والمدرسة والمسجد والإعلام والمؤسسات الأمنية وغيرها من مؤسسات الدولة الأخرى التي تمارس دورها في البناء التعليمي للشباب :

1- دور الأسرة :

فالاسرة هي الوعاء الأول لترسيخ المبادئ الأولية لمفهوم المواطنة، وفيها ينال الطفل أولى مقوماته الجسمية و الصحية ويتعلم اللغة و الدين، كما يستقي منها العادات و التقاليد السائدة في المجتمع، وتبث فيه قيم التعاون و التضحية و التسامح وتحمل المسؤولية

ان دورها كبير في ترسيخ مفهوم المواطنة لدى الأبناء من خلال تنمية حسهم الوطني وتوجيههم إلى احترام الأنظمة والقوانين وتوجيه سلوكهم ومراقبتهم في الصغر والكبر، إضافة إلى أن على الوالدين إن يكونا قدوة حسنة يقتدي بهما الأبناء في المحافظة على مكتسبات الوطن وتعزيز وتكريس مفهوم المواطنة.

ومن أهم القيم التي تحتم على الأسرة التركيز عليها في الحوار والتواصل الأسري لتعزيز مقومات المواطنة الصالحة في أبنائها هي:

- حب الوطن و الانتماء له و تجدير الشعور به
- ربط الطفل بدينه وهويته
- تعزيز الثقافة الوطنية ونقل المفاهيم الوطنية للطفل وبث الوعي فيه بتاريخ الوطن وانجازاتها وتثقيفه بالأهمية الجغرافية و الاقتصادية للوطن
- إدراك الطفل للرمز السياسي للعلم و النشيد الوطني واحترام القيادة السياسية
- تعويد الطفل على احترام القانون و الأنظمة

– تهذيب سلوك وأخلاق الطفل وتربيته على حب الآخرين وحب العمل المشترك

– حب الوحدة الوطنية واحترام أجهزة الدولة[16]

كما تقوم الأسرة بتدريب أبنائها على المهارات والسلوكيات التي تعنيهم على ممارسة أدوارهم الاجتماعية وفق نظم وقوانين وقيم المجتمع الذي يعيشون فيه ، ولذلك ينبغي على الأسرة حتى تؤدي دورها بالشكل السليم مراعاة التالي:

– إن عمل الأسرة التربوي جزء من منظومة التربوية تتعاون فيه مع المؤسسات التربوية وغيرها من مؤسسات الدولة للتكريس مفاهيم وقيم المواطنة والولاء والانتماء للوطن لدى الأبناء.

– أن تسعى الأسرة إلى استيعاب دورها في معرفة طبيعة وخصائص الأبناء حتى تستطيع ان تتعامل معهم بشكل سليم وواع.

2– دور المدرسة :

حيث تعد المدرسة امتداد وظيفيا للأسرة تقوم معها بدور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية حيث تقوم بوسائلها المختلفة على تعميق شعور الانتماء والولاء للمجتمع وتنمية قيم المواطنة الصالحة لدى النشء وتساهم في بناء شخصيته وتثقيفه وإعداد الأفراد لمواجهة المتغيرات والتحديات التي تحدث في المجتمع ، كما تقوم بتزويد الأفراد بالمعارف والمفاهيم الاجتماعية والسياسية مما يجعلهم مدركين متفاعلين للأحداث والقضايا السياسية منحو لهم [17]، هناك العديد من المؤسسات التربوية المعنية بتعزيز قيم المواطنة حيث تأتي المدرسة في مقدمها وذلك لما لها من تأثير مباشر على الطلبة.

ويمكن للمدرسة أن تقوم بهذا الدور من خلال عدة وسائل منها: الأنشطة المدرسية التي تشكل رصيداً ثقافياً لتنمية الحس الوطني، وقيم الولاء والانتماء،وغرس السلوك السليم والاتجاه الذي يحقق المواطنة الإيجابية لخدمة الوطن، ويتجسد ذلك من خلال برامج تطوعية لخدمة المجتمعين المدرسي والمحلي، ومن الأمثلة على ذلك: تنظيف ساحات المدرسة والتشجير والقيام بحملات توعوية حول النظافة والصحة وإشراك الطلبة في المناسبات الوطنية والدينية.[18]

ومن الوسائل الأخرى التي يمكن للمدرسة التركيز عليها لتعزيز قيم المواطنة هي القدوة فالمعلم يعتبر قدوة حسنة للطلبة، ولا بد أن تكون علاقته بهم ودية وقائمة على الاحترام، وأن يعمل على توعيتهم بالمحافظة على مرافق الوطن ومكتسباته ورفع مستواهم في التحصيل الدراسي للمساهمة في نهضة وتقدم وطنهم، وإتقان العمل وترشيد الاستهلاك، كما أن سلوك المعلم في مدرسته يؤثر في الطلبة، فإذا كان سلوكاً ايجابياً يتأثر الطلبة بشكل إيجابي، أما إذا كان سلوكه سلبياً، فيصبح لدى الطلبة موقف سلبي مما يقوله المعلم لأنهم يرونه يتصرف بعكس ما يقول.

ويأتي المنهج المدرسي أيضاً كوسيلة أخرى من وسائل تعزيز القيم الوطنية في المدرسة وذلك من خلال توظيفه بشكل سليم كما هو مخطط له ،كالتنويع في أساليب وطرائق التدريس وصياغة الأهداف التعليمية السلوكية والأنشطة الصفية واللاصفية، فالمنهج يتضمن ما سيكتسبه المتعلم في كل سنة دراسية من معارف ومعلومات وقيم المواطنة.

وخلاصة القول: أن الدولة تعول على المدرسة أن تقوم بإعداد مواطن صالح يعمل لخدمة وطنه ويساهم في بناء مسيرة النهضة المباركة.[19]

3- دور المسجد:

حيث تقوم المؤسسات الدنية بشتى أشكالها بالمساهمة في غرس حب الوطن وتأصيل قيم المواطنة ومفاهيمها من خلال تعاليم الدين الإسلامي والشريعة السمحاء والتي يمكن أن تقوم بتحقيق الأهداف التالية :

- تقوية الوازع الديني الصحيح وتعزيز الوسطية والاعتدال والقيم ومحاربة الظواهر والمستجدات السلبية والانحراف السلوكي.

- غرس حب الوطن في نفوس الشباب وتعزيز مفاهيم وقيم المواطنة من خلال المؤلفات والإصدارات والمناهج الدراسية المطورة بأسلوب علمي وشرعي.

- تهذيب سلوكيات الناشئة من خلال تقديم النماذج السلوكية الصحيحة للمواطنة الإيجابية الفعالة.

- تربية الناشئة على قبول الاختلاف في الرأي واحترام والآخرين.

- التأصيل على الشرعي لمفاهيم المواطنة وقيم الانتماء والولاء .

- إحياء العادات والتقاليد الوطنية الأصلية المتفقة مع روح الشريعة الإسلامية .[20]

رابعا: دور منظمات المجتمع المدني في تكريس المواطنة:

تعتبر منظمات المجتمع المدني أحد الفواعل الأساسية في البناء والتغيير الاجتماعيين وفي ضمان الحقوق المقررة في الاتفاقيات والمواثيق العالمية، حيث يتجاوز الدور الرعائي إلى الدور التنموي، بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكليا وتعظيم القدرات والدفاع عن حقوق الإنسان، وتمكين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير مما يعطيها الشرعية في إطار تطوير البني الاجتماعية للمجتمع الأوسع.

1- المشاركة المدنية: تتميز المواطنة في المجتمع المدني، أولا وقبل كل شيء بالمشاركة الفعالة في الشؤون العامة، "الاهتمام بالمسائل العامة والولاء للقضايا العامة هي العلامات الرئيسية للفضيلة المدنية"، هكذا قال مايكل وولزر، ومن المؤكد أن جميع الأنشطة السياسية لا تستحق وصفها "بالفاضلة" أو بأنها تساهم من أجل الصالح العام، إن التقدير والسعي المستمر من أجل الصالح العام على حساب كل الغايات الخاصة والفردية الخالصة "يبدو أنه يقترب من المعنى الجوهري للفضيلة المدنية" .

إن التفرقة بين المصلحة الشخصية وإيثار الغير يمكن الإسهاب فيه بسهولة، إذ لا يوجد أي إنسان، أو مجتمع ناجح، يمكن أن يتخلى عن الدافع القوي للمصلحة الشخصية، فليس المطلوب من المواطنين في المجتمع المدني الإيثار على الذات، ولكن في هذا المجتمع، يسعى المواطنون لما وصفه توكفيل " بالمصلحة الشخصية بمفهومها الصحيح" أي المصلحة الشخصية التي يتم تحديدها في إطار الاحتياجات العامة الأوسع، المصلحة الشخصية "المستنيرة" بدلا من "قصيرة النظر"، المصلحة الشخصية التي تراعي مصالح الآخرين.

إن المشاركة في المجتمع المدني مفعمة بحب العمل للمصلحة العامة، وأكثر توجها للمصالح المشتركة، ورغم أن المواطنين في المجتمع المدني ليسوا قديسين فنيت ذواتهم فإنهم يعتبرون الملك العام أكثر من مجرد معترك للسعي وراء المصلحة الشخصية.

2- المساواة السياسية: إن المواطنة في المجتمع المدني تشمل حقوق والتزامات متساوية للجميع، ويترابط مثل هذا المجتمع بعلاقات أفقية للمعاملة بالمثل والتعاون وليس بعلاقات رأسية للسلطة والتبعية. ويتفاعل المواطنون كأنداد، وليس كرعاة وأتباع، ولا يستطيع أي مجتمع مدني معاصر أن يتخلى عن مزايا تقسيم العمل والحاجة إلى قيادة سياسية، ولكن القادة في مثل هذا المجتمع يجب أن يكونوا مسئولين عن زملائهم المواطنين، وأن يدركوا هذه المسؤولية، إن كلا من السلطة المطلقة وغياب السلطة يمكن أن يؤديا إلى الفساد، إذ إن كليهما يغرس الإحساس بعدم المسئولية. وكلما اقتربت السياسة من نموذج المساواة السياسية بين المواطنين الذين يتبعون مبدأ المعاملة بالمثل ويشاركون في الحكم الذاتي، كلما أمكن القول بأن هذا المجتمع أكثر مدنية.[21]

إن التاريخ الشاهد يفيد أن قيمة المواطنة هي وحدها التي يمكن أن تحول مجتمعا ما من مجتمع جماعات عضوية متناحرة إلى مجتمع ذي مؤسسات مدنية ممثلة، لأن المواطنة في الدولة الديمقراطية، يجب أن تكون عبارة عن عضوية في الدولة إذا كانت هذه الدولة تعكس حق تقرير لجماعة أو لعدة جماعات، وأن تكون هي القاعدة لحالة حوار بين الجماعات، وهذه المواطنة هي القادرة على بناء وطنية حقيقية قائمة على تشكيل روابط من التضامن والاعتراف المتبادل والتعاون الشامل، لا تنال منها الاختلافات العقائدية والمذهبية والعروشية والجهوية.[22]

مما يعني أن دور منظمات المجتمع المدني هو دور تنموي يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات، فهو آلية فعالة في رقابة الحكومة ومنع العنف وحماية الحقوق وترقيتها، باعتماد المشاركة الواسعة للناس في الحياة السياسية وترسيخ فكرة المواطنة ومن ثم دعم الاستقرار السياسي والمجتمعي.[23]

3- زيادة وعي الفرد ورصيده الوطني والثقافي عن وطنه وقيمه المجتمعية:

حيث تساهم منظمات المجتمع المدني في زيادة في وعي المواطن وأهمية وجوده كمواطن فاعل في سبيل تحقيق التطور المجتمعي ' كما تساعد على تحويل هذه الثقافة إلى واقع ملموس ، وأساس ذلك هو زيادة انتماء وارتباط الفرد بوطنه ، والعمل على نقله من دائرة الفردية إلى الجماعية ، وزيادة ارتباطه بالوطن الذي ينتمي إليه .

4- تنمية الإحساس بالمسؤولية :

إن تحمل كل فرد داخل المجتمع لمسؤولياته هي التعبير الحقيقي عن إراك الفرد لمفهوم المواطنة ، وذلك على أساس مجموعة من الواجبات التي تقابلها مجموعة من المسؤوليات ، ويأتي دور القانون ضبط هذه العلاقة ، تساهم هذه القيمة في تعزيز مفهوم المواطنة ، وتعمل على بلورة الفرد قادر على العطاء والبناء في المجتمع في سبيل تحيقي التنمية المنشودة .

5 - تعزيز قيم التطوع:

تعتبر الطوعية الدرجة العليا للمواطنة ، وهي نابعة من أساس الحرية في الاختبار ، كما أن القيمة تكون صادقة إذا كانت نابعة من رغبة ذاتية وليست مفروضة وقسرية من قبل جهات معنية ، وتعبر عن مدى ارتباط الفرد لوطنه.[24]

خامسا : المسؤولية المشتركة بين الدولة والمجتمع المدني في نشر قيم المواطنة:

يعتبر البحث عن تحقيق شراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في نشر قيم المواطنة من أهم عناصر بناء مجتمع آمن ومستقر، والتي تنطلق من أساس مهم وهو أن التربية والتعليم مسؤولية مجتمعية مشتركة، تضطلع بالقيام بها بشكل رئيسي مؤسسات التعليم التي تسهر الدولة على إنشاءها وبناءها وتحديد مناهجها بكل ما احتوت عليه من قيم مواطنة ونبذ للتطرف الفكري، وبمشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني سواء كانت مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمسجد، والإعلام أو مؤسسات الإنتاج والأعمال، حيث أن انتشار قيم المواطنة السليمة باتت حتمية استراتيجيه لجميع الأطراف (الدولة ومنظمات المجتمع المدني)، فضلا على أنها أحد المسارات الأساسية فهذه الشراكة المتبادلة بين الطرفين تؤدي إلى تفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية نحو تحقيق المواطنة الصالحة النشطة وبناء المجتمع الواعي المثقف المتعلم وفقا لما يخدم بناء الدولة.

ويتجلى مما سبق أن مسؤولية تربية ونشر قيم المواطنة ليست حكرا على الدولة وحدها، كما أنها ليست مهمة ومسؤولية الأسرة فحسب، ولا المدرسة والمسجد أو وسائل الإعلام، وإنما تقع المسؤولية على كاهل كل مؤسسة من المؤسسات السابقة، حسب تفاعلها مع الفرد في كل مرحلة أو أكثر من مراحل عمره.

فالأسرة على سبيل المثال يقع على عاتقها المسؤولية الأولى في تهيئة الفرد وإكسابه لقيم المواطنة الصالحة وتكوين الاستعدادات لديه لتشرب وغرس تلك المفاهيم والقيم عبر عملية التنشئة الاجتماعية لتصل به لأن يكون فردا يملك من التصورات ما يجعله آمنا فكريا، وتجعله يكون قيم واتجاهات وتعزيز الشعور بالمسؤولية والمواطنة والولاء والانتماء للوطن .

ودور الأسرة لا يقل أهمية عن دور المدرسة باعتبارها من مؤسسات الدولة بما تحمله من مسؤولية تجاه أفراد المجتمع، إذ أنها مؤسسة رسمية تمتاز بأنها تخطط بمنهجية واضحة لتعليم المعارف والقيم والاتجاهات بشكل منظم ومتدرج، ففي إطار تربية المواطنة يوكل الدور للمعلم وللمنهج وللأنشطة في بناء فكر سليم.

أما المسجد فيتكامل دوره مع بقية أدوار المؤسسات الأخرى في التأكيد على مفهوم المواطنة وتعزيز الجوانب الدينية فيها وتصحيح المفاهيم المغلوطة في المجتمع والتركيز على أسس التكاثف والتعاون في المجتمع، والدفاع عن قيمه وثقافته وأخلاقه، وتفنيد الإدعاءات التي تثار حوله والرد على أعدائه الذين يريدون النيل من وحدته وكيانه. كذلك الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام فعليها دور التثقيف والتوعية بمكتسبات الوطن وتحقيق التلاحم بين أجزائه مهما تنوعت فئاته وأجناسه، إذ إن الوطن هو الذي يحتضن هذا التنوع الاجتماعي ليصيغه في قالب متماسك يصمد أمام التحديات والفتن.

ويشير "بانكس" إلى أن تفسير "مارشال" لعناصر المواطنة الثلاث، المتمثلة في "المدنية والسياسية والاجتماعية" والذي يعد على درجة كبيرة من الأهمية باعتبارها ظاهرة اجتماعية نمائية ذات طابع ارتقائي، فضلا عن وصف كيفية بروز العناصر المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنة على مدى عدة قرون من الزمن، فالجوانب والأبعاد المدنية للمواطنة –التي برزت على السطح في انجلترا خلال القرن الثامن عشر– تزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون.

و يمنح البعد السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر للمواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع.[25]

وبناءا على ما سبق يمكن الجزم بضرورة تحقيق تكامل المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لتشكيل هوية المجتمع وصياغة توجهات أفراده في شتى الاتجاهات، وتمثل الأسرة المؤسسة التربوية الأولى، والنواة الأساسية التي

تؤثر بشكل كبير في التنشئة الاجتماعية للفرد، تليها المدرسة حيث تعد المؤسسة الرسمية التي تصيغ قيم وتوجهات الدولة والمجتمع في نفوس الناشئة، وتعمل جنبا إلى جنب مع بقية المؤسسات التربوية والاجتماعية الأخرى كالمسجد ووسائل الإعلام لتحقيق ذلك.

وفي المجتمع المدني الحديث أصبحت تربية المواطنة أساسا من أسس بناء المجتمع، وتنطلق في المجتمع المسلم من احترام المبادئ الإسلامية والقيم الاجتماعية وحرية التفكير وحرية الرأي والتعبير، وتهدف في نفس الوقت إلى تمكين المواطنين من فهم أنفسهم وأوطانهم والعالم من حولهم، وفهم ثقافتهم واحترام ثقافات الآخرين.

إن حس الانتماء للدين وللوطن يضفي على نفس الفرد الاطمئنان والاستقرار، وفقدان هذا الحس يؤثر على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي للوطن، وبالتالي فإن التربية والتنشئة على الانتماء للدين والوطن بدءا من الأسرة يعد من أهم عوامل التنمية في المجتمعات. ولكي يتم ذلك فإنه من الضروري التركيز على منظمات المجتمع المدني لتعزيز قيم المواطنة وعقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات الوطنية التي تؤصل هذه الرسالة وترسخ معانيها في نفوس أبناء المجتمع على اختلاف أدوارهم.[26]

قائمة المراجع:

[1]دونال ماكري: قاموس علم الاجتماع، تر: عبد الهادي الجوهري، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988، ص ص 192،193

[2]ريهام أحمد خفاجي ، مؤسسات المجتمع المدني (رسل قيم) قراءة في أدوار المحلية والدولية ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، 2017، ص ص 32 -33 .

[3]ميشيل مان: موسوعة العلوم الاجتماعية، تر: عادل مختار الهواري، سعد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص110.

[4]سحر محي الدين الفكي: المواطنة في ظل التنوع الثقافي في السودان، بحث مقدم في ندوة المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، مختبر الدراسات الدستورية والسياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 13-15 مارس 2009، ص 243.

[5]ماكس فيبر: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، تر: صلاح هلال، المركز القومي للترجمة،ط1، القاهرة، 2011 ص85

[6]جيل فيريول: معجم مصطلحات علم الاجتماع، تر: أنسام الأسعد، دار ومكتبة الهلال بيروت، ط 1 ،2011،ص 133

[7]خليل الشماع، خضير حمود: نظرية المنظمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، عمان الأردن، 2007 ص17.

[8]أحمد سعيفان: قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2004م، ص 298

[9]شاوش إخوان جهيدة: "واقع المجتمع المدني في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2015/2014 ، ص27

[10]أحمد إبراهيم ملاوي: "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة"، بحثٌ مقدَّمٌ إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، 22/20 جانفي 2008 ص 7، 8.

[11]مجموعة من أساتذة الجامعات المصرية: مجموعة من الدراسات والبحوث في علم الاجتماع، كتب عربية، ص 288

[12]الهام احمد خفاجي ، مرجع سابق ، ص 31.

[13]ديدي ولد السالك: تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ الممارسة الديمقراطية، ورقة بحثية في "المواطنة في المغرب العربي"، مجموعة الخبراء المغربيين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 09، نوفمبر 2012، ص 05.

[14]مروة كريدية: المواطنية في مجتمع متعدد، http ://arabsi.org/attachements/article/1302/%.PDF . ص ص 8-10

[15]أحمد مالكي: الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، بحث مقدم في المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية 30-31 مارس 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ص36

[16]شيماء مبارك ، شياب محمد الأمين : التواصل الأسري ودوره في تنمية وترسيخ قيم المواطنة ؟ ، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول : الاتصال وجودة الحياة في الأسرة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، يومي : 10/09 أفريل 2013 ، ص 9

[17]رشدي بوزكري : المواطنة ودورها في بناء الدولة القوية "الكويت نموذجا "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة ، جامعة بسكرة ، 2015/2014 ، ص 55.

[18]صبحا بنت سليمان بن سعيد الهيملية : المدرسة ودروها في تعزيز قيم المواطنة ، دائرة برامج المواطنة – وزارة التربية والتعليم ، http://alwatan.com/details/84219

[19]صبحا بنت سليمان بن سعيد الهيملية : مرجع سابق .

[20]رشدي بوزكري : مرجع سابق ، ص 56

[21]روبرت د.بوتنام: كيف تنجح الديمقراطية تقاليد المجتمع المدني في ايطاليا الحديثة، تر: إيناس عفت، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1،القاهرة،2006، ص ص 108.109

[22]سهيل الحبيب: الهوية والدولة والمواطنة، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط المملكة المغربية، 2017 ، ص 22

[23]أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، بيروت، 2000، ص97.

[24]قدري فضل كسبه : منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز مفهوم المواطنة في فلسطين ، رسالة ماجستير تخصص التخطيط والتنمية السياسية ، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ، 2013، ص ص 80-81.

[25]محمد زين العابدين: المواطنة الحقوق والواجبات واقع وطموحات، http://www.imamu.edu.sa/research_chairs/naief_chair/documents 25/10/2017، h 11:09

[26]محمد زين العابدين: مرجع سابق .